قطب المرصد

أبرز النتائج الواردة في تقرير مؤشر الميزانية المفتوحة(IBO) المتعلقة بالمغرب لسنة 2023

- **نبذة عن المنهجية المعتمدة**

يقيس مؤشر الميزانية المفتوحة (IBO) مدى توافر وملاءمة المعلومات الميزانياتية التي تتيحها الحكومات للعموم. وتُقيّم "مسح الميزانية المفتوحة" ثلاثة محاور رئيسية في منظومة شفافية المالية العامة، وهي:

- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالميزانية للعموم،
- فرص مشاركة المواطنين في إعداد الميزانية،
- دور وفعالية الهيئات الرقابية الرسمية (البرلمان ومؤسسة الرقابة العليا).

وتعد دورة 2023 النسخة التاسعة من هذا المسح الذي تشرف عليه "شراكة الميزانية الدولية(IBP) "، بعد دورات سابقة في أعوام: 2006، 2008، 2010، 2012، 2015، 2017، 2019، و2021.

يركز المؤشر على مدى نشر الحكومات للوثائق الميزانياتية الثمانية الأساسية على مواقعها الإلكترونية، مع مراعاة توقيت النشر وشمولية المعلومات المتاحة.

تم تنفيذ مسح 2023 من خلال بحث تشاركي قادته "شراكة الميزانية الدولية" بالتعاون مع باحثين من المجتمع المدني في 125 دولة، خلال فترة استغرقت 16 شهرًا.

تم جمع المعطيات عبر استبيان مكوّن من 145 سؤالًا مُقيّمًا، تعبئه باحثون محليون ينتمون أساسًا إلى منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات أكاديمية.

وتوزعت الأسئلة كما يلي:

- 109أسئلة تقيس شفافية المعلومات الميزانياتية.
- 18سؤالًا تقيس فرص مشاركة المواطنين.
- 18سؤالًا تقيس فعالية الهيئات الرقابية (البرلمان وهيئة الرقابة العليا).

كما أُدرجت 83 سؤالًا إضافيًا غير محسوبة في التنقيط، لتوفير معطيات مرجعية عن الوثائق الميزانياتية وخصائص تدبير المالية العامة.

ويُحتسب المؤشر العام على أساس 109 مؤشرات ذات وزن متساوٍ، تعتمد معايير دولية لتقييم ما إذا كانت الحكومات توفر وثائقها الميزانياتية الأساسية بشكل علني، في الوقت المناسب وبشكل مفيد. ويُمنح كل بلد نقطة إجمالية من أصل 100، تحدد ترتيبه في مؤشر الميزانية المفتوحة، الذي يعد المعيار العالمي المستقل الوحيد لقياس شفافية الميزانية.

تُمنح الفرصة لمعظم الحكومات الوطنية للتعليق على النتائج الأولية، حيث يتم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار. ويُعتمد رد الباحثين المحليين على هذه الملاحظات، فيما تتولى "شراكة الميزانية الدولية" البتّ في أي تباين لضمان موضوعية النتائج وتجانسها بين الدول.

- **نتائج المغرب في نسخة 2025: تراجع عام رغم نقاط القوة الهيكلية**

في سنة **2023**، خسر المغرب نقطة واحدة مقارنة بإصدار سنة 2021، منتقلاً من **48 إلى 47** نقطة. ومع ذلك، لا تزال المملكة تتجاوز المتوسط العالمي الذي يبلغ 45 نقطة؛

من بين **125 دولة تم تقييمها في سنة 2023**، احتل المغرب المرتبة **69**، **متراجعًا بـ14** مركزًا مقارنة بترتيبه في سنة 2021 حيث كان في المرتبة **55**؛

بين سنتي 2021 و2023، تحسنت مشاركة المواطنين في عملية إعداد الميزانية بشكل ملحوظ في المغرب، حيث ارتفع التقييم من **7 على 100** إلى **15 على 100**، ليصل بذلك إلى المتوسط العالمي؛

يوفّر البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات في المغرب مراقبة محدودة على مجمل دورة الميزانية، إذ بلغ متوسط التقييم **43 على 100 موزع كما يلي:** 42 نقطة للبرلمان و44 نقطة المجلس الأعلى للحسابات؛

على الصعيد العالمي، يبلغ المتوسط العام لمراقبة مؤسسات الرقابة العليا **62 نقطة من أصل 100**، وهو مستوى ظل مستقرًا نسبيًا عبر السنوات؛

انخفض مستوى الرقابة التشريعية بثلاث نقاط مقارنة بالفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19، ليبلغ المتوسط العالمي **45 نقطة من أصل 100**؛

لم تحقق أي دولة من بين الـ125 التي تم تقييمها في سنة 2023 المعايير الدنيا للمساءلة الملائمة في الأبعاد الثلاثة للمؤشر (أي بلوغ أكثر من 61 نقطة من أصل 100 في كل من الأبعاد الثلاثة).

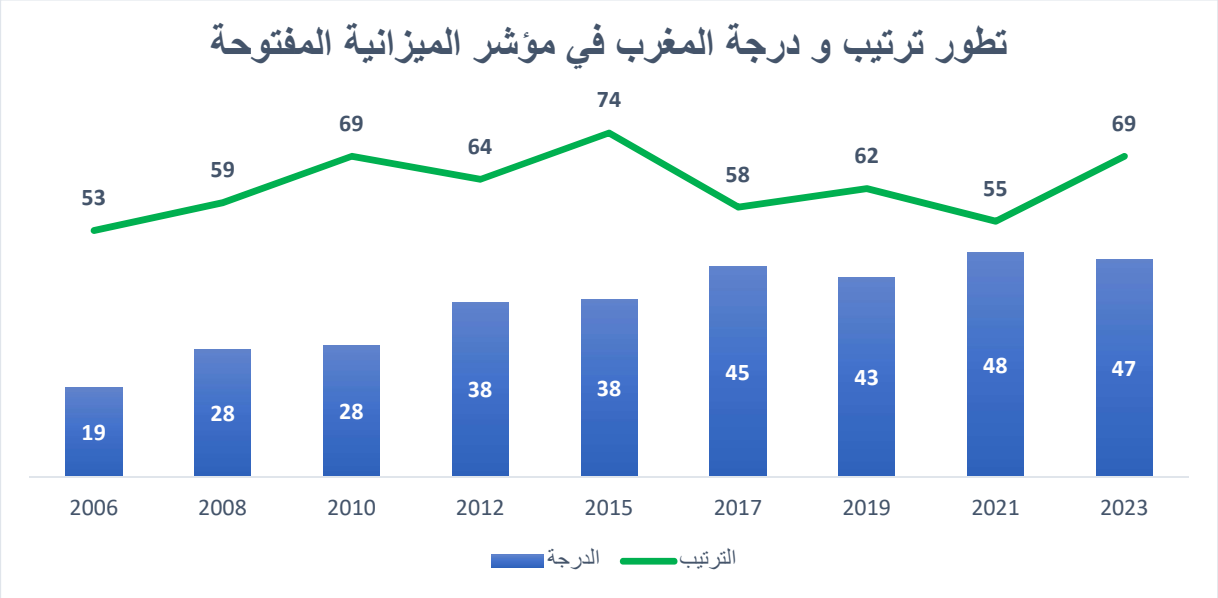

- **المقارنة الإقليمية: المغرب بين دول منطقة MENA و إفريقيا**

في **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يحتل المغرب **المرتبة الثالثة سنة 2023**، بعد الأردن ومصر. وقد تراجع بمركز واحد مقارنة بإصدار سنة 2021. ويجدر بالذكر أن متوسط نقاط المنطقة لا يتجاوز 23 من أصل 100.

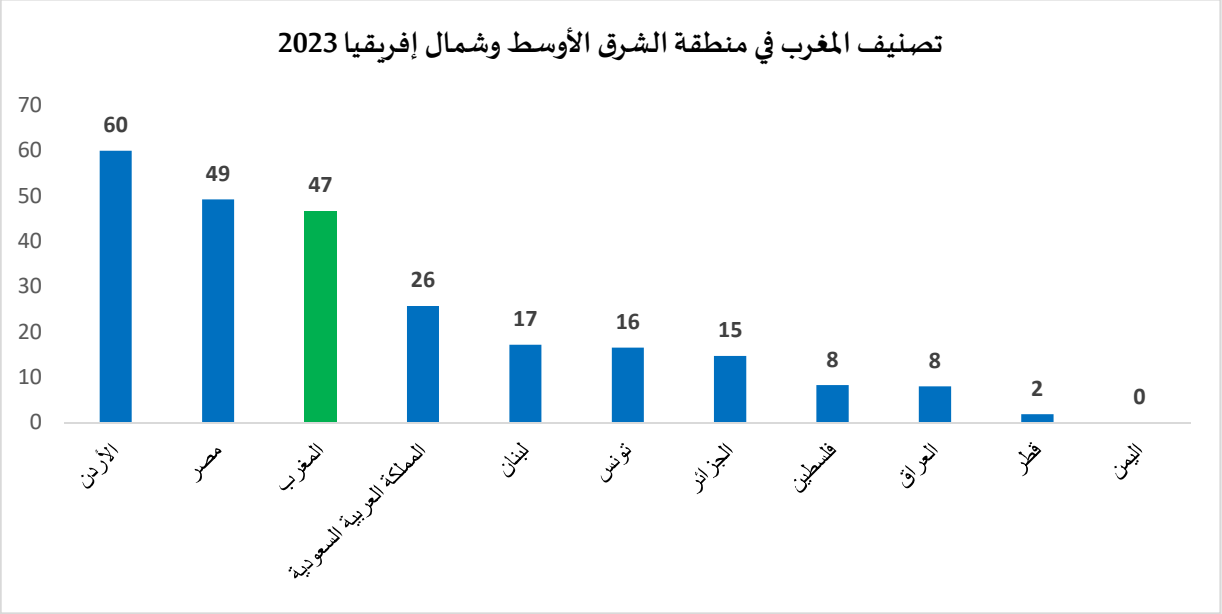

إفريقيا، جاء **المغرب في المرتبة 14** ضمن الترتيب القاري، خلف كل من جنوب إفريقيا التي جاءت في المرتبة الأولى، بنين، زيمبابوي، أوغندا، سيراليون، كينيا، ناميبيا، ساحل العاج، ليبيريا، رواندا، الكاميرون، مصر، موزمبيق.